الأهرام

المصدر: القدس العربى
التاريخ : ٣ اغسطس ٢٠٠٢

الأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (2)

هذه الحكومة القائمة التي «شعللت» نيران الحرب منذ 1989 وسلحت ميليشياتها تعتبر واحدة من العقبات

السودانيون القدماء من غير العرب كانوا حملة مشاعل المشروع الاسلامي خاصة في دارفور ومملكة الفونج

يواصل السياسي السوداني عبدالله محمد احمد حسن مناقشته لتقرير جماعة الأزمات الدولية، ويقدم عددا من الملاحظات عليه مشيرا الى المناهج الدولية الحالية للتعامل مع الأزمة السودانية التي يختصرها بذلك الذي تقوده الولايات المتحدة، والحل السوداني الذي يدعو اليه الكاتب هنا.

«القدس العربي»

ما غاب على محرر التقرير

من جملة ما طرحته سابقاً ترسبت الأزمة السودانية الراهنة وليست هي ترسبات صراع حول النفط والدين والأرض.. ولعله غاب على محرر تقرير جماعة الأزمات الدولية أن أول من طرح المشروع الإسلامي في السودان هم السودانيون القدماء من غير العرب: لقد أقام دولة الإسلام في دارفور مسلمون غير عرب ومن أقام دولة الإسلام في جبال النوبه مسلمون غير عرب ومن أقام سلطنة الفونج ـ كذلك ـ غير عرب تحالفوا مع قيادات عربية وقد عاش المشروع الإسلامي يحكم السودان سياسياً منذ العام 1505 وحتى العام 1916 يوم طاحت راية السلطان علي دينار على يد هدلستم باشا البريطاني في دارفور.. تداولت المشروع الإسلامي أيدي الفرنج وحلفائهم العرب وأيدي التقلاوية في جبال النوبة وأيدي أنصار المهدي في عموم السودان والفونج والفور بقيادة السلطان علي دينار.. وكان من أبرز أبطال هذا المشروع العسكريون والإداريون من غير العرب ومن يراجع التاريخ يجد أسماءهم تلمع في هالات من الشجاعة والتضحية.

وحتى عندما رفضت الحركة الوطنية لواء طرد المستعمر من السودان في أوائل عشرينات القرن العشرين كان فرسان المبارزة من المستعربين المسلمين (غير العرب) أمثال عبد الفضيل الماظ وعلي عبد اللطيف وإضرابهما..

ولم يكن هناك صراع حول الأرض في السودان إذ ما أوسع ملكيتها الخاصة وعلى الشيوع وأغلبها ملك للدولة تقطعها دون ثمن لمن يبدي رغبة في استثمارها.. وأضرب مثلاً بنفسي إذ أن جدي لابي ترك لأولاده أكثر من عشرين كيلو متراً مربعاً أرضاً زراعية مطرية ومراتع لقطعان البقر والضان.. ماذا فعلوا بها؟ تركوها لبقية الأهل على الشيوع ونزحوا إلى المدينة يكدحون كما يكدح سكان المدن ليعلمونا وينشئونا تنشئة الزمن المعاصر ومع ذلك بداوا معنا من خلوة تحفيظ القرآن قبل أن يخرطونا في سلك التعليم الحديث (الاستعماري في نظرهم).

من هنا يبدأ الحل

ان فك طلاسم الأزمة السودانية يبدأ من حيث بدأت تظلما ومطالبة بتوزيع الثروة والسلطة والمشاركة المتساوية لكل الإطراف في اتخاذ القرار واحترام الانسان كما هو انسان مثلما وعيها امير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما واجه واليه عمرو بن العاص على مصر: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتم احرارا؟ ومثلما طاطأ رأسه وهو العربي المتعالي قبل الاسلام لبلال (العبد الاسود) قائلا: والله لانت سيدنا يا بلال (بالاسلام).. فكذلك وعى الانسان السوداني القديم ان مقامه بالاسلام ارفع من مقام العربي بدون اسلام فرفع لواء المشروع الاسلامي قبل العربي ليحقق به قواعد الندية والتساوي في كل المقامات. ولم تكن ميزات المشروع الاسلامي في السودان حكرا على المسلمين وحدهم اذ قد وعينا الحياة في نصف القرن الاخير ونحن شباب: جلسنا في صفوف الدراسة مسلمين وغير مسلمين ورأينا امهاتنا يتعاملن مع جارات غير مسلمات بل دخلنا بيوتا نصفها مسلم والنصف الآخر غير مسلم، وشهدنا غير مسلمين يقرأون القرآن عن ظهر قلب في الافراح والمآتم وفي المسابقات الادبية واستمعنا لشعراء يدبجون القوافي الرصينة تغنيا بالمناسبات الاسلامية.. ولم يكن الدين محل نزاع ولا سبب نزاع في المجتمع السوداني قديمه ومتأخره على الاطلاق.

ثمن العودة الى البداية

ان ثمن العودة الى حيث كنا من ثقة وتسامح وتعامل لدى هو الاعتراف الشجاع بأن ما حدث كان يجب الا يحدث.. ونطوي صفحته عن جد لندون اسطر ميثاق السودان الجديد وسأطرح اسس هذا الميثاق في آخر حلقة من هذه السلسلة.

آن اوان العودة:

واتساءل بعد هذا العرض لجوهر الأزمة: اما آن اوان عودتنا الى بداية طريق الحل الصحيح؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ان بلادنا من البلدان القليلة في العالم التي يعاني انسانها من حرب ضروس حصدت الارواح وعطلت التنمية وزعزعت استقرارنا واستقرار جيراننا.

وان اطراف النزاع من حكومة ومعارضة لمست عزوف الرأي العام عن انغام الحرب والفقر والبطالة والحصار الاقتصادي والارهاق الضرائبي والانفاق في لزوميات الحرب والدمار.

وان المعارضة في الجانب الآخر فهمت ان المستثمر في حربها ضاق ذرعا بعد ان ايقن من عجزها عن تحقيق نصر حاسم في ميادين القتال يمكنه من اقتسام الثمرة معها وان تحديات تواجهها: فاما ان تبقى جماعة عسكرية متمردة ضيقة الافق واما ان تنفتح سياسيا ومدنيا على كل ابعاد المشكلة بمنهج حضاري سلمي.

عوائق طريق العودة:

وطريق عودتنا الى البداية السليمة لحل الأزمة محفوف بعوائق داخلية وخارجية نجملها في الفقرات التالية:

داخليا:

(أ) هذه الحكومة القائمة التي شغللت نيران الحرب منذ 1989 بضراوة واستعملت فيها كل سلاح متاح لها زودت به قواتها وميليشياتها الرديفة واتبعت فيها تكتيك فرغ المياه يستسلم لك السمك وقهرت معارضي سياساتها بقوة القانون الخاص بالأمن، والطوارئ. هذه الحكومة واحدة من العقبات.

(ب) المعارضة المسلحة الجنوبية التي اعتمدت تخريب منشآت النفط سلاحا استراتيجيا في صراعها مع الحكومة والهجمات العشوائية على المدنيين الذين تحت سلطة الحكومة وتحويل الاغاثات الانسانية لاغراض عسكرية وتجنيد الاطفال قسرا للقتال في صفوفها واجهاض كل محاولة للاتفاق على الخروج من مأزق الحرب... اصبحت مستفيدة من الوضع الحالي ولا تريد منه مخرجا وهي عقبة اخرى.

(ج) المعارضة الشمالية بقيادة المشائخ: حسن الترابي والصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني وزين العابدين الهندي واكثر من ثلاثين حزبا من احزاب التوالي جميعها بدون رؤية واضحة لما تريد وبدون سند شعبي طائفي او قبلي او تابع تقليدي او «متأدلج»، حائر بين الايديولوجيات التي انفض سامرها في الاتحاد السوفييتي والشرق الاوسط. جميع هؤلاء حائرين اليوم في انتظار مسيح سياسي يطرح لهم مشروع عبور البحر السياسي السوداني الواسع.. وتبقى ادعاءات هذه اليافطات التي لا تجد من يقول لها عليك السلام عقبة ثالثة.

(د) هذا القطاع الواسع من العسكريين والمدنيين المستفيدين من بقاء الاوضاع على ما هي عليه من الذين لا يؤمنون بان مع كل حركة بركة.. هؤلاء عقبة رابعة

خارجيا. اما العقبات التي تهدد العودة الى المسار الصحيح لحل الأزمة فيمكن اجمالها فيما يلي:

(أ) الدول الغربية وامريكا يهمها من وراء الأزمة السودانية:

● وقوع النفط السوداني في يد الصين الشعبية وماليزيا وهما خصمان للغرب لكل منهما اجندة خاصة به.

● رغبة في تصفية حساباتها مع حكومة السودان الحالية التي يتهمونها بوضع يدها مع الدول المتمردة على سيادة الغرب وامريكا الدولية مثل ايران والعراق وليبيا وسورية.. والى آخر قائمة الدول والمنظمات المتهمة بالارهاب الدولي.

● وان امريكا ـ على الاخص ـ لعبت دورا هاما في تسعير نار الصراع السوداني بتقديم المساعدات العينية والمعدات والتمويل المستمر والمساعدات الغذائية باسم اغاثة الجائعين الى المعارضة الجنوبية المسلحة وقد بلغ ذلك اكثر من مليار ومئتي مليون دولار في العشر سنوات الاخيرة.

كما ساهمت امريكا بفرض حظر تجاري على شعب السودان مثلما فعلت بشعب العراق وألبت عليه الرأي العام الدولي بزعم انها تعمل لاسقاط النظام الحاكم بينما يقع العبء فقرا وبطالة وحرمانا على شعب السودان.

وقناعات ودور الغرب وامريكا في تسعير نار الصراع السوداني عقبة اخرى في سبيل الحل السليم.

(ب) جيران السودان المباشرون ومن وراءهم من الافارقة والعرب لهم اجندات تتفق وتختلف في عدة مفاصل:

● لبعضهم اطماع حدودية مثل اثيوبيا التي ترمي نظرها الى السهول الواسعة الخصبة التي تتمدد تحت مرتفعاتها الحدودية.

● ومصر التي استولت على حلايب الصحراء القاحلة وطرحت مشروعات الوادي الجديد وتعمير سيناء دون جدوى اقتصادية ترتجف مفاصلها كلما اطلعت على احصائيات تصاعد معدلات انفجارها السكاني ولا مخرج لها من المأزق الا في المئتي مليون فدان ارض زراعية بور في السودان.

● وبعضهم مستفيد ماليا وادبيا في استمرار الصراع السوداني من وراء استعمال المجتمع الدولي له قنوات عمق استراتيجي للمعارضة المسلحة التي يساندها مثل اوغندا واريتريا وكينيا.

● وجميعهم يلتقون في ان يظل السودان بدون نظام حكم قوي ليتمكنوا من نهش مطامعهم فيه ويتفق جميعهم على تأجيل اي اصلاحات سياسية تؤدي الى نظام اقتصادي تفجر طاقات السودان القيادية في المنطقة وتجعل منه نموذجا لشعوب البلاد المجاورة فتتحرك لقلب الاوضاع في بلادها.

● وجميع بلاد منابع النيل تريد السودان مُحَيَّداً بضعفه السياسي والاقتصادي في حرب اعادة النظر في توزيع مياه النيل بينها وبين مصر المؤجلة حاليا الى حين.

وهذه عقبة اخرى من عقبات حل الأزمة السودانية.

(ج) هناك دول عربية لا تريد ان تدلي بدلوها في حل أزمة السودان بفعالية وايجابية رغم مصالحها الحيوية في استقرار وتطوير اقتصاديات السودان لأنها قادرة على الاستعاضة عنها ببدائل في الوقت الراهن وعلى رأس هذه المصالح الحيوية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المتغافل عنها الآن امن السعودية وليبيا الغذائي والمائي في المدى البعيد.. فابتعادهما الآن او تساهلهما فيما يجري في السودان حاليا ربما يؤدي الى ارساء اسس يصعب عليهما - مستقبلا - تبديلها او اختراقها او ربما مجرد التعامل معها وهذه عقبة اخرى في سبيل تسوية تحقق استقرار علاقات سوية في المنطقة بدون استضافة مصالح السعودية وليبيا واقطار اخرى مثل الجزائر والكونغو الديمقراطية.

المطروح في الساحة - الآن - منهجان لتصور وحل الأزمة السودانية هما:

(i) تصور غربي تقوده الولايات المتحدة على ضوء نظرية جماعة الأزمات الدولية بقيادة اهتسارى الرئيس الفنلدي السابق.

(ii) حل سوداني عكفت على تجميع اطرافه من نتائج الحوارات السودانية التي جرت بين الحكومة واطراف المعارضة المختلفة ومن الوثائق التي طرحتها بعض قيادات الحركة السياسية السودانية النشطة فكريا الى جانب القيادات السياسية والتنفيذية التي باشرت حكم البلاد خلال ربع القرن الماضي.

وعلى ضوء هذا التقديم نفحص هذين الحلين المطروحين.

التصور الغربي لحل الأزمة

حاولت بما سقته عاليه ان ارسم هيكلا لعناصر الأزمة السودانية كما أراها بمنظاري السوداني..

فما هو التصور الغربي المطروح لها كأزمة والحل المناسب لها؟ وهل هو تصور يأخذ في اعتباره كل ابعادها؟

لنراجع تقرير جماعة الأزمات الدولية فماذا يطرح لنا؟

يقترح التقرير ان تتفق اطراف النزاع السوداني على القواعد التالية التي ينطلق منها مشروع تحقيق السلام في السودان وهي:

(أ) ان يقرن تحقيق السلام في السودان بالتأكيد على حقوق الانسان.

(ب) ان يقرن - كذلك - بمواقف عملية مضادة للارهاب الدولي وكشف قنواته وتجفيف مصادر تمويله وتسليم مطلوبيه لاجهزة عدالة الولايات المتحدة الامريكية.

(ج) وان يقبل الطرفان نظرية تحفيز من يلتزم بتحقيق السلام ومعاقبة من يتراجع عن ما اتفق عليه.. ويشير - هنا - الى ان الحوافز هي مساعدات انسانية وانمائية والعقاب هو حصار اقتصادي ووقف الاستثمارات والمساعدات الفنية والعينية.

(د) وان يقبل الطرفان رقابة دولية تتمثل في قوة حفظ سلام ولجان مراقبة لسجل احترام حقوق الانسان واشراف علي توزيع عائدات النفط (وغيره من ركاز السودان (نفط ومعادن) المستقل وغير المستقل).

(هـ) وان يقبل الطرفان حلا سياسيا منطلقا من مبادئ اعلان دول الايقاد والمبادرة الليبية - المصرية.. يجري التفاوض فيه لمدة محددة يتفق عليها للوصول الى نتائج.

(و) وان تُضمّن المبادرة هذه (المشار اليها في «هـ») مصالح دول مثل الصين وماليزيا وكندا والسعودية ومصر... وتراعى فيها مصالح دولية مثل احترام حقوق الانسان وتأسيس نظام ديمقراطي وموقف صلب مع الحرب على الارهاب الدولي.

(ز) وان يتم الاتفاق على الفصل بين القوات المتقاتلة ببروتوكول أمني يحدد المواقع التي تتراجع اليها هذه القوات.

(ح) ان تكون المنطقة العازلة بينهما منزوعة السلاح وتشرف على ادارتها سلطة دولية في حالة استقلال ذاتي لفترة انتقالية تساندها لجنة مراقبة لسريان وقف اطلاق النار من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.. وذلك كالوضع الذي عولجت به الحالة الاثيوبية - الاريترية في منطقة صراعهما الاخير.

(ط) وان تكون الاطراف المختلفة مستعدة للدخول في تحديد اجراءات:

- اجراء الانتخابات.
- عقد المؤتمر الدستوري.
- تحديد الشروط التي يجري بمقتضاها استفتاء تقرير المصير اذا ما احتيج اليه.
- تحديد نسب تقاسم عائدات النفط.
- تفكيك القوانين والآليات الأمنية الداخلية كضمان لتطمين المعارضة.
- تجديد والغاء التحفظات الحكومية على انشطة احزاب التجمع الديمقراطي.
- اجراءات وقف اعمال العنف المتبادل قبل الدخول في المباحثات.
- تجميد التحركات العسكرية.
- انشاء لجنة اقليمية (من دول الجوار) أو اقليمية دولية مشتركة للمراقبة وضمان عدم وقوع اعمال عدوانية.

(ي) وان تتفق الاطراف السودانية على خطوات اعادة الديمقراطية كعامل مفتاحي للسلام الشامل من منطلق ان لن تكون للسلام فعالية إلا اذا ربط بالمبادئ الديمقراطية وعوامل التهيئة التالية:

- منظمات مجتمع مدني.
- وسائل إعلام حرة.
- احزاب سياسية متعددة بقيادات نشطة ومتمرسة ديمقراطيا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

- احترام للحريات الاساسية.
- ومنهج لتطوير الجماعات المهمشة وتشجيع الجماعات الرافضة للمشاركة لتنخرط في اتفاق السلام واستيعاب العناصر السياسية التقدمية في الاحزاب التقليدية.
- وضع برنامج لتاهيل الثوار الجنوبيين وحلفائهم لرحلة ما بعد الاتفاق على السلام وذلك بتطوير مؤسساتهم السياسية ورفع كفاءتهم المدنية.
- وضع برنامج آخر مواز يفكك الجبهة الاسلامية ويؤهل المعارضة الشمالية لتقبل مجتمع متعدد الثقافات.

مبادئ اساسية

ويقترح التقرير المبادئ الاساسية التي يجب ان يتفق عليها قبل الدخول في مفاوضات الاتفاق التفصيلي النهائي وهي:

- وضع دستور لا يؤسس على الدين ولا يعرف بالعلمانية.
- وضع صيغة فيدرالية غير متطابقة وبمعنى آخر ان تكون فيدرالية ذات وجهين: احدهما يلائم الجنوب والآخر يلائم الشمال. على ان يكون الوجه الجنوبي من هذا النظام الفيدرالي ذا درجة عالية من الاستقلال الذاتي يرقى الى ان يمكن المشرع الجنوبي من وضع القوانين الشاملة التي تنظم اوجه الحياة في الجنوب كما القضاء فيه بالضرورة.
- اتفاق على تقاسم عائدات النفط تشرف عليه آلية مراقبة دولية للتأكد في استفادة طرفي المعادلة من عائداته بعدالة.. وهنا يتطوع التقرير بتحديد نسبة 40 % للجنوب و60 % للشمال على ان يزاد ضخ النفط بنسبة 25 % .
- استضافة الاهتمامات والمصالح التالية:

اوروبا: الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.
افريقيا: تحديد مصالح دول الجوار الافريقية.
عربيا: تحديد المصالح العربية.

اسيا:

- الصين: بما انها تستثمر في نفط السودان وتبيع له احتياجات مدنية وتزوده بالسلاح ويمكن ان تحميه بالفيتو في مجلس الامن.. اذن لا بد من ايجاد موقع لها في تسوية الأزمة السودانية.
- ماليزيا: بما انها تستثمر في نفطه وتسدد التزاماته المالية نحو المؤسسات الدولية وفق حساب مفتوح متفق عليه بينهما فهي لا بد لها من حضور في هذه التسوية. وكذلك مراعاة مصالح كندا والولايات المتحدة.

قيادة ادارة التفاوض:

ويقترح التقرير اتباع الاجراءات التالية لضمان نجاح مفاوضات تحقيق السلام في اقصر وقت وهي:

- اجندة شاملة وواضحة لا يحاد عنها.
- تمثيل كل الاطراف الداخلية والخارجية المشار اليها عاليه.
- قيادة لهذه المباحثات من خارج السودان ومن خارج الاقليم ويقترح ان تكون هذه القيادات في يد الولايات المتحدة بمشاركة المملكة المتحدة والنرويج.
- ويقترح ان تتركب هذه القيادة التي تدير الحوار بين الاطراف المشاركة من التالي:

(أ) سكرتير متمرس في قيادة المفاوضات وتفكيك الأزمات.. له ثقل كاف للتأثير على المتفاوضين وقادر على مخاطبة رؤساء الدول المشاركة في هذه المفاوضات.

(ب) سكرتارية من الخبراء في فن استخلاص النتائج وتركيب المعادلات المقنعة لايصال الحوار الى غايات مفيدة في اقرب وقت.

(ج) مصادر مالية كافية تمكن من توفير متطلبات الاجتماعات واستضافة الوفود وحركة السكرتارية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

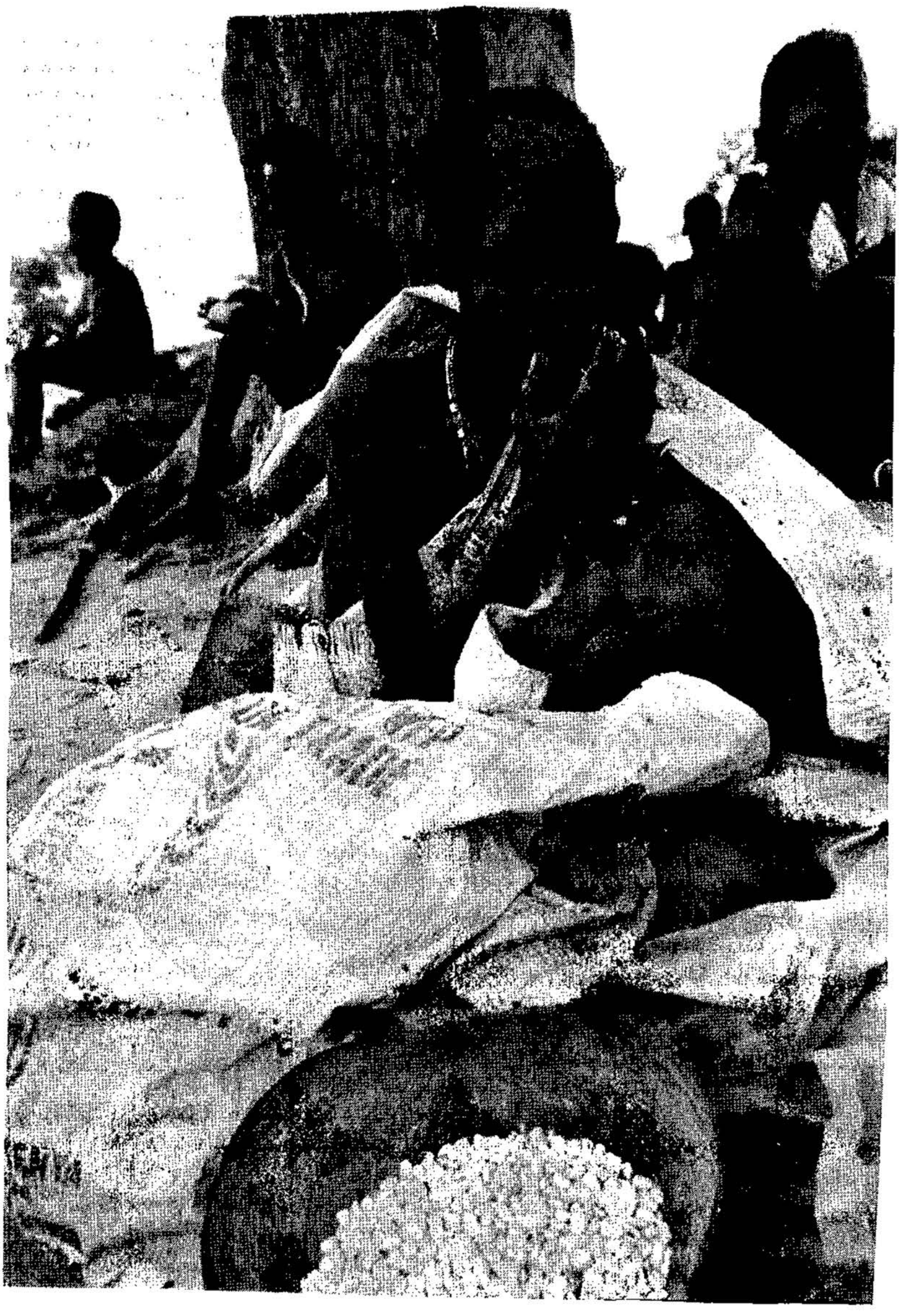

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

هامش (2):
اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان

وقعت في 21 نيسان (ابريل) 1997
الفصائل المقاتلة الجنوبية التي وقعتها هي:
● جبهة الانقاذ الديمقراطية المتحدة بجنوب السودان
وتتكون من:
ـ حركة استقلال جنوب السودان
ـ الاتحاد السوداني للاحزاب الافريقية
● الحركة الشعبية لتحرير السودان
● قوة دفاع الاستوائية
● مجموعة جنوب السودان المستقلة
● وحددت الاتفاقية جنوب السودان بانه يعني الولايات الجنوبية العشر وفقا لمديريات: بحر الغزال والاستوائية واعالي النيل حسب حدودها القائمة في الاول من كانون الثاني (يناير) عام 1956.
● وشملت الاتفاقية القضايا التالية:
ـ الدين والدولة
ـ الضمانات الدستورية
ـ الحريات والحقوق الاساسية
ـ حقوق الانسان وحرياته الاساسية
ـ كفالة حرية التنظيم والعمل النقابي
ـ استقلال القضاء ولا مركزيته
ـ الممارسة الديمقراطية
● اقتسام السلطة وورد فيها:
ـ تحديد السلطات الاتحادية المركزية
ـ تحديد سلطات الولايات
● اقتسام الثروة: ووضعت مبادئ هادية لقسمة الثروة ولوضع السياسات الاقتصادية.
● ونظمت مشاركة مواطني الجنوب في المؤسسات الاتحادية المركزية وشملت مشاركتهم المستويات التالية:
ـ رئاسة الجمهورية
ـ مجلس الوزراء الاتحادي
ـ المجلس التشريعي الاتحادي
ـ مجلس الدفاع والامن الفيدرالي
ـ المحكمة العليا الفيدرالية
ـ مؤسسات التخطيط الفيدرالية
ـ الهيئة القومية للانتخابات
ـ الشؤون الخارجية
ـ لجنة الاختيار للخدمة العامة
ـ الجامعات ومؤسسات البحث العلمي
ـ القوات المسلحة
ـ اي مؤسسات اتحادية اخرى
● ونظمت الفترة الانتقالية بحيث يتم فيها:
ـ عودة اللاجئين وتوطين النازحين
ـ ازالة الالغام وفتح الطرق
ـ وضع خطة للتنمية واستقطاب الدعم القومي والاقليمي والدولي لتنفيذها
ـ تأسيس الخدمة العامة بالولايات الجنوبية.
ـ بسط الامن لتهيئة المناخ للاستفتاء.
ـ التخطيط لاجتذاب الدعم للمؤسسات التعليمية والصحية والامن الغذائي والخدمات الاجتماعية.
ـ اجراء الاحصاء السكاني بالولايات الجنوبية وتسجيل الناخبين.
● وحددت سلطات الاجهزة التنفيذية في الولايات الجنوبية:
ـ مجلس التنسيق: مسؤول عن التنسيق والاشراف والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي وعملية بناء الثقة ودعم استتلام ووضع السياسات والتعبئة السياسية.. ورئيسه مسؤول امام رئيس الجمهورية.
ـ ولاة الولايات الجنوبية وهم مسؤولون عن ادارة الولايات (العشر) وبالاضافة لعضويتهم في مجلس التنسيق بحكم مناصبهم.
● ووضعت ترتيبات امنية خلال فترة الانتقال وورد فيها:
ـ تظل قوات دفاع السودان منفصلة عن القوات المسلحة
ـ تخفض القوات المسلحة المركزية العاملة في جنوب السودان
ـ انشاء لجنة فنية مشتركة لمراقبة تطبيق الترتيبات الامنية
ـ انشاء لجنة فنية لوقف اطلاق النار.
ـ تتولى القوات المسلحة ادارة شؤون الاعداد والتدريب والتسليح والتوظيف والعمليات واي تسهيلات اخرى.
● ونظمت اجراءات الاستفتاء لتحقيق مشاركة مواطني جنوب السودان بحرية للاختيار بين الوحدة والانفصال بواسطة هيئة الانتخابات العامة او لجنة خاصة ومراقبة منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والامم المتحدة والهيئات الدينية والهيئة الحكومية للتنمية (ايقاد) والمنظمات الطوعية الوطنية والاجنبية واي دول اخرى الى جانب الصحافة الوطنية والاجنبية.
● وحددت اللغة العربية بانها اللغة الرسمية وان تكون اللغة الانكليزية اللغة الثانية (في السودان) وتسعى الحكومة لتطوير اللغات المحلية.
● وأكدت الاتفاقية بانه لا يجوز تقديم اي مشروع لتعديل هذه الاتفاقية الى المجلس الوطني الا بعد استشارة مجلس التنسيق (الجنوبي).
● واعطت الاتفاقية حق تعديلها لمجلس التنسيق بتقديم التماس من جانبه لرئيس الجمهورية بمشروع تعديل يوفق عليه ثلثا اعضاء مجلس التنسيق.
● والحقت الاتفاقية ببروتوكول لوقف الاعمال العدائية ووقف اطلاق النار بين طرفي الاتفاقية.
● والحقت - كذلك - باعلان عفو عام غير مشروط عن جميع الجرائم التي ارتكبت من 16 ايار (مايو) 1983 وحتى تاريخ سريان الاتفاقية وذلك:
* الا تباشر اي اجراءات قانونية جنائية او مدنية ضد اي شخص في اي محكمة قضائية او في اي مكان لفعل تم ارتكابه او تركه او مخالفته داخل او خارج السودان.
* اسقاط جميع الدعاوى التي رفعت قبل تاريخ سريان هذه الاتفاقية كما فصلت اعلاه.
* الافراج عن السجناء والمعتقلين بسبب ما له علاقة بالحرب او بسبب جرائم سياسية.
● وكفلت حرية الحركة للناس والسلع والخدمات
● وشكلت لجان ووضعت الاجراءات التالية:
* لجنة العفو العام المشتركة.
* المحكمة الخاصة بالعفو العام.
* جدول الجرائم التي يشملها قانون العفو العام.

عبدالله محمد أحمد حسن*
* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية